

كويتي عراقي  
داد كاي بالاي نيوتيهادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٥/١٢٦ (القضية/٢٠١٣)

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٧ برئاسة القاضي السيد مدحت المصمودي وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساملي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم أحمد باهان ومحمد صائب التلقبدي ويعقوب صالح الكبيسي وميخائيل الشمشون فهد كوروكيس وحسين أبو ائمن المازنوني بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- المعزوز / المدعى عليه / ١ - وزير البلديات والأشغال العامة / إضافة لوظيفته وكيله الموظف الحرفولي خلدون جبار كريم .  
٢ - مدير بلدية العمارة / إضافة لوظيفته وكيله الحرفولي مصطفى جلال زغير .  
السيد عتيبا / المدعى / هادي حميد نعمة / وكيلها المحامي علي حسين السعيد .

#### الادعاء

ادعت المدعية (المبينة) بواسطة وكيلها أمام محكمة القضاء الإداري انه تم تقديم طلب الي مدير بلدية العمارة (المدعى عليه الثاني/إضافة لوظيفته) لتسجيل قطعة الأرض المخصصة لموتته والمرقمة (٦٠٠٧/٥٥) مغريه/محافظة ميسان/ لغرض رفع الحجز الموضوع عليها وتسجيلها باسمها الا انه لم يتم حسم الموضوع .  
تقدمت المدعية لدى المدعى عليه الثاني/إضافة لوظيفته بتظلمها الوارد لديه بالعدد (٣١١٧) في ٢٠١٢/٢/٨ الذي اوضحت فيه انه سبق وان تم تخصيص قطعة الارض المرقمة (٦٠٠٧/٥٥) مغريه/محافظة ميسان ورغم المراجعة الا انه لم يتم تسجيل قطعة الارض باسمها او حذف الاستفادة منها لغرض تقديم معاشة جديدة للحصول على قطعة ارض جديدة أسوة بآخرتها من الموظفين . وقد تم رفض تظلمها بالهامش المنظر عليه بتاريخ ٢٠١٢/٢/٨ وكما يلي (صاحبة الطلب مخصصة باسمها لقطعة (٦٠٠٧/٥٥) في زمن النظام السابق وبإمكان صاحبة الطلب اللجوء الي القضاء لغرض حسم الموضوع او التنازل لصالح الابنة وتقديم معاشة تخصيص جديدة) وعند طلب المدعية تخصيص قطعة جديدة بدلاً عنها وجد ان القطعة في الحاشية بأنها مخصصة باسمها بمعنى انه لا يجوز تخصيص القطعة جديدة لها .

كُوِّمَ مَآرِي عَجْرَاقِ  
دَادِ كَادِي بِأَلَايِ نُوَيْتِيحَادِي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٥/١٢٥٠/١٤٣٩/التعدينية/تسيز/٢٠١٣

أقامت المدعية دعواها بواسطة وكيلها بتاريخ ٢٠١٢/٣/١١ طلباً بحكم بإلزام المدعي عليها بإلغاء امتناعها عن تسجيل القطعة المرصدة (٦٠٠٧/٥٥) مغربة/محافظة ميسان، ونتيجة الترافعة الحضورية العتبية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٨/٨ وبمعدن الاضطرارة (١٩٢/١٢/٢٠١٢) تحكم ببرد دعوى المدعية. وقد أعيد القرار منقوضاً بموجب قرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم (١٣٨/التعدينية/تسيز/٢٠١٢) الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٠ وأتباعاً لقرار التسيزي المذكور ألقاً أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥ حكماً يقضي بإلزام المدعي عليه بتأيد تخصيص قطعة الأرض المرصدة (٦٠٠٧/٥٥) مغربة باسم (المدعية) وعدم المعالفة من إجراء معالفة تسجيل باسمها ضمن وكيل المدعي عليها الأول (العمير) بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٣/٣/١٢ طلباً لنقضه للأسباب الواردة فيها كما ضمن وكيل العمير الثاني إضافة لتوظيفه أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٣/٣/١١ طلباً لنقضه للأسباب الواردة فيها.

**القرار:**

تدو التسديق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعنين التمييزين والعين ضمن المدة القانونية قرر قبولهما شكلاً وأدو عطف تنظر على القرار المعير وجد أنه لما استند إليه من أسباب مسيح وموافق للقانون ذلك أن المدعية سبق وأن قدمت طلباً إلى المدعي عليه الثاني مدير بلدية العسارة /إضافة لتوظيفه مزوخ في ٢٠١٢/٢/١٦ تضمن طلباً برفع الحجز عن قطعة الأرض المرصدة (٦٠٠٧/٥٥) مغربة وتسجيلها باسمها أو حذف الاستفارة لغرض تقديم معالفة جديدة للحصول على قطعة أرض بلدية عن القطعة المحجوزة والمخصصة لها سابقاً وحيث أن وكيل المدعي عليه الثاني إضافة لتوظيفه ذكر بلائحته المؤرخة في ٢٠١٢/٦/١٨ ولائحته المؤرخة في ٢٠١٢/٥/٢١ بشأن قطعة الأرض المرصدة أعلاه مسجلة باسم المدعية في الحاسبة وأن أعضاء مجلس الوزراء المرقم (١١٢٧٨) في ٢٠٠٥/٥/١٣ قد منع تسجيل قطع الأرض المخصصة بموجب قرارات صادرة من رئاسة الجمهورية أو ديوان الرئاسة أو مجلس الوزراء أو أي دائرة أخرى في النظام السابق وقبل تاريخ ٢٠٠٣/٤/٩ مع ملاحظة أن النص الوارد أعلاه مفرد وما ورد بتلغن الأعلام حيث ورد فيه النص

كوت ماري عراقي  
داد كاي بالاي نيكتيخادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٥١٦/١٢٦٩ (تأريخية: ٢٠١٣/١٢)

بعدم تصرف الأقسام التي الأراضي التي تملك التي المواطنين استناداً التي قرارات مجلس قيادة الثورة (المجلس) او أي تشريعات تتضمن أحكاماً تنظيمية وقواعد عامة تطبق على مواطنين تكوّن فيهم الشروط المنصوص عليها في تلك القرارات وحين أن المدعية من المشمولين بتقييد أعلاء وأن قطعة الأرض المخصصة لها لا تزال مسجلة باسم المدعي عليه الثاني مدير بلدية العمارة إضافة لوظيفته وكما هو وارد بكتاب مديرية التسجيل العقاري في محافظة ميسان المرقم (١٥٧٦) في ٢٠١٢/٢/١٦ وحيث قد تعذر تقديم محضر التخصيص بسبب ما تعرضت إليه الدوائر خلال الأحداث التي حصلت بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وأن التخصيص مثبت بالحاسبة الالكترونية وحيث أن المدعي عليه الثاني يرفض تخصيص أخصر للمدعية بسبب وجود تخصيص سابق لقطعة الأرض التي لم تخصص لأي شخص أخصر وحيث أن الأسباب المذكورة في أعلاء دعوت محكمة القضاء الإداري التي تحكم بإلزام المدعي عليها بتأييد التخصيص لقطعة الأرض - موضوع الدعوى - المرقمة (٦٠٠٧/٥٥) مرفوعة باسم المدعية (غشاء حميد نعمة) وعدم المتابعة من إجراء تسجيلها باسمها فيكون فرورها لما استند إليه من أسباب صحيحة وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية والعمل المعيز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٥/٢٧ .

  
الرئيس  
مدينت المعمود

  
العضو  
فاروق محمد السامي

  
العضو  
جابر ناسر حسين

  
العضو  
أكرم طه محمد

  
العضو  
أكرم احمد يان

  
العضو  
محمد صائب الشفيقي

  
العضو  
عبد صالح التميمي

  
العضو  
ميخائيل شعثون شن كوركيس

  
العضو  
حسن أبو الحسن

  
ص.م. الخياط